Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كلّ فصل مقوّم للجنس العالي فإنّه مقوّم للسّافل ، لأنّ مقوّم العالي جزء جزء السّافل ؛ فيكون جزءا للسّافل لكن لا ينعكس ، لأنّ السّافل مركّب من العالي وغيره . وليس كلّ ما كان جزءا للمركّب كان جزءا لكلّ واحد من أجزائه .

وأمّا الفصل المقوّم للسّافل ، فإنّه يكون مقسّمًا للعالي ، لأنّه متى صدق السّافل صدق العالي . فإذا صدق على بعض الجنس السّافل أنّه كذا . . . وعلى بعضه أنه ليس كذا . . . ، فقد صدق الحكمان – لا محالة – على بعض العالي ؛ فيحصل الانقسام لكن لا ينعكس ، لأنّه ليس : متى صدق العالي صدق السّافل . فلا يلزم من قولنا : «بعض العالي كذا . . . بعضه ليس كذا . . .» صدق ذلك في السّافل .

الفصل كعلّة لحصّة النّوع

قال المصنّف : «وما قيل من أنّ الفصل علّة لحصّة النّوع من الجنس فليس بلازم ،
[9و] إذ الفصل قد يكون صفة لحصّة النوع[1] ، فيكون مفتقرًا إلى النّوع[2] . والمفتقِر لا يكون علّة للمفتقَر إليه»[3] .

رسم الفصل

قال المفسّر : هذه المسألة الموعود بذكرها[4] . وقبل أن نشرع فيها ، فلنذكر رسم الفصل ، فنقول :

«إنّه الكلّي المحمول على الشيء في جواب أيّ شيء هو في ذاته»[5] .

---

1 كذا في الأصل ؛ أما في (أ) : صفة الجنس ، وفي (ل) : وصفًا لجنس النوع .

2 كذا في الأصل و(ل) ؛ وفي (أ) . الى الجنس .

3 راجع : (أ) : 1ظ ، (ل) : 1ظ– 2و .

4 انظر فيما تقدّم : ص 103 .

5 قارن رسم الفصل في : إشارات ابن سينا : 94/1 ؛ ومعيار العلم للغزالي : 106 .